(٥)

المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

يعتبر العام ٢٠٠٩ عام عودة رمز ما يسمّى الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل، ذلك أن الانتقال في السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة في إسرائيل نحو هذه النزعة مقرون، إلى حد كبير، بنتنياهو، وبالأوساط التي يمثلها ويقودها.

ولعل في إسراع نتنياهو، إثر توليه منصب رئاسة الحكومة، إلى طرح خطة حكومته الاقتصادية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، والبدء السريع بتطبيق تلك الخطة، ما يستدعي رصد وفهم نتائج هذه السياسة النيوليبرالية على المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في العام ٢٠٠٩.

وفي واقع الأمر، فإن إسرائيل تشهد في العقدين الأخيرين انتقالا، متغيّر الوتيرة، نحو النيوليبرالية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ما زال أثره على المجتمع الإسرائيلي يثير جدلا حادًا بين أوساط المؤيدين المقرّبة والمدعومة من صانعي القرار السياسي في إسرائيل، وبين معارضين يعجزون عن التنظّم كتيّار سياسي أيديولوجي يمكن التعويل عليه في خلق معارضة جديّة للانتقال المذكور الذي يدفع، في نظرهم، إلى نتائج اجتماعية- اقتصادية تلحق الضرر بالشرائح الفقيرة والعمال.

ويمكن تلخيص ملامح هذا الانتقال في مبدأين أساسيين يبدوان، للوهلة الأولى، إيجابيين، إلا أن تجربة مجتمعات عديدة في العالم، في العقود الأخيرة، تبرهن أن ما يترتّب عليهما من نتائج في مجال اتساع الفجوات في الدخل وتدهور مستوى الحياة، وارتفاع مستويات البطالة وإفلاس أصحاب الأعمال والمشاغل الصغيرة

والتردّي الثقافي والسياسي وتعمّق الفروق بين الرجال والنساء في الحياة الاجتماعية وغير ذلك، هي نتائج بالغة التأثير على مجالات الحياة المختلفة. هذان المبدآن المميزان هما:

١. اعتبار المواطنين أفرادًا فاعلين مستقلين، أفضل ما يخدم مصالحهم هو تحريرهم من تدخُّل مؤسسات الدولة في شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية؛

٢. سيادة منطق السوق، بمعنى اعتبار الاقتصاد الحر حيزًا يحقِّق حرية واستقلال الفرد من ناحية، كما يحقق ناتجًا اقتصاديا أكبر من حيث فرص الربح ومميزات النجاعة من ناحية اخرى.

وفي حين يستغل نتنياهو ووزير ماليته يوفال شطاينتس وأنصار الانتقال إلى السياسات الليبرالية الجديدة كل فرصة للتأكيد على أنها ستعود بنتائج إيجابية في مجال تقليص الإنفاق الحكومي، وفي تحسين العائد الاقتصادي ورفع مستوى نجاعة الأسواق الاقتصادية وخفض مستوى الاعتماد على خدمات الرفاه الاجتماعي المُكلفة، ولهذا كله نتائج ايجابية، فإن العام ٢٠٠٩ يشهد، منذ تسلّم حكومة نتنياهو مقاليد الحكم، تغيّرات ملحوظة في مجالات التآكل المستمر في مستوى الحياة للشرائح ذات الدخل المحدود، وتراجع الخدمات الصحية، وازدهار قطاع الخدمات الصحية الخاصة التي لا يقوى ذوو الدخل المحدود على الدفع مقابلها، وبروز التعليم الخاص في المرحلتين الابتدائية والثانوية (ولهذا أثر سلبي على مدارس جهاز التعليم الحكومي)، وخصخصة خدمات التعليم العالي (كليات خاصة رسومها باهظة نسبيًا) وتحويل كل هذه إلى قنوات لتحقيق الربح والتنافس الاقتصادي، ما يوجب إجراء تعديلات على التعليم مثلا من حيث الشكل والمضامين.

هذا اضافة الى التغيرات في وجهة الحراك الاجتماعي العام والفروق الاجتماعية-الاقتصادية وثبات مستويات الفقر على درجة عالية، وزيادة حدة ظاهرة تذرير المجتمع بمعنى فردنته إلى حدّ يصبح الفرد فيه منقطع الصلة الثقافية بالأفراد الآخرين في مجتمعه وبالمؤسسات الاجتماعية الفاعلة.

ويلاحظ معارضو السياسات النيوليبرالية في إسرائيل أنها عزّزت تضاؤل الشعور بالأمان حيال الحياة اليومية، وانعدام الثقة بين الناس، وعدم الرضى عن المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وأضعفت جاهزية الفرد للمشاركة السياسية والاجتماعية، وهذا كله يدفع الفرد من الطبقات الفقيرة نحو العودة إلى تبني القيم الاجتماعية التقليدية وتعزيز الارتباط بأطر اجتماعية تقليدية مثل الأطر الوشائجية على اختلافها.

هذا ناهيك عن انعدام الأمان حيال الحياة اليومية مما يخلق عداءً نحو الاختلاف والتطوّر ونحو التنوّع الثقافي في المجتمع.

ومن نافل القول أن أنصار النيوليبرالية يعكسون هذه الصورة تمامًا ويتحدثون عن آثار ايجابية ستظهر جلية على المدى البعيد.

من ناحية ثانية، نجد أمرًا آخر يلفت الانتباه إزاء هذا التطورات الاجتماعية-الاقتصادية المهمة يتمثّل في اندثار اليسار الاجتماعي الإسرائيلي، والغياب شبه الكلّي لأي تيار سياسي أيديولوجي معارض لفكر الليبرالية الجديدة. ليس صحيحًا اعتبار غياب اليسار الاجتماعي الإسرائيلي تطورا جديدا على الساحة الإسرائيلية، ولكن انخراط حزب العمل بقيادة باراك في الحكومة الحالية بعد تحوّله إلى قوة سياسية هامشية في السياسة والمجتمع الإسرائيليين، واضطرار هذا الحزب إلى التماشي مع قرارات الأكثرية في الحكومة والخلافات الداخلية في صفوفه ضاعف من ضعف اليسار الاجتماعي الإسرائيلي وحدّ من فرص استعادته لعافيته في المستقبل، ويمكن في الصفحات التالية ملاحظة هذا الأمر بوضوح من خلال مواقف أعضاء الكنيست من حزب العمل ومواقف نقابة العمال العامة ورئيسها. في هذا الواقع الذي تقف فيه الشرائح الضعيفة دون حماية تيار سياسي أيديولوجي يدافع عن مصالحها يصبح من السهل على الأحزاب الدينية المتزمتة وأحزاب اليمين المتشدد أن تطرح نفسها كحامل لواء مصالح الفقراء لزيادة المكاسب السياسية وعدد المصوتين، ثم استبدال ذلك كله مقابل مقاعد وزارية في مفاوضات الائتلاف.

اندثار اليسار الاجتماعي الإسرائيلي

سيحاول فصل المشهد الاجتماعي فهم التغيرات التي أحدثها الانتقال إلى صيغة النيوليبرالية الإسرائيلية في ثلاثة محاور اجتماعية أساسية ومترابطة هي محور الفقر، محور العنف والجريمة، ومحور المناعة الاجتماعية.

تأثير سياسة الحكومة على ضائقة الفقر في إسرائيل ٢٠٠٩

جاء في الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة الجديدة التي قامت في العام ٢٠٠٩ برئاسة الليكود ما يلي:

«تسعى الحكومة إلى إحلال العدل الاجتماعي عبر تقليص الفجوات الاجتماعية ومجابهة الفقر، على نحو لا تهادن فيه، بواسطة التعليم، وبالتشغيل، وبواسطة تعزيز الدعم للفئات الضعيفة بين السكان».[١]

وقد تماشى هذا الاعلان مع تفاصيل الاتفاقيات مع أطراف الائتلاف الحاكم التي

تتمسك بادعائها أنها حامل لواء العدل الاجتماعي وحامية الطبقات الفقيرة والمقصود حزب شاس من جهة وحزب العمل من الجهة الثانية. ففي الاتفاق الائتلافي مع حزب العمل، احتل الجزء المخصص للاقتصاد والمجتمع جزءًا كبيرًا من الاتفاق، وجاء مفصلاً بصورة تلفت الانتباه، كما بدا فيه قلق شديد على المستقبل الاقتصادي لإسرائيل في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية القوية التي ضربت بقوة في حينه (شهر آذار ٢٠٠٩).[٢] وقد تمّ في بنود الاتفاق التطرق إلى قضايا الفقر ودعم الشرائح الضعيفة اقتصاديًا ومنع البطالة وزيادة فرص العمل بواسطة التأهيل المهني، ودعم الجمعيات الأهلية التي تقدم العون للمحتاجين، وزيادة مخصصات التأمين الوطني للمسنين وتمديد فترة استحقاق العاطلين عن العمل لمخصصات من الدولة، ومجابهة تسريح العمال من عملهم نتيجة للأزمة الاقتصادية، إضافة إلى الكثير من الإعفاءات الضريبية للفئات الفقيرة، وغير ذلك من التسهيلات. وعلى الرغم من أن الاتفاق الائتلافي مع حزب العمل لم يشمل فقرات مخصصة لمجابهة مخاطر الفقر تحديدًا، مع انه من الواضح ان كل الاجراءات المذكورة أعلاه تعتبر خطوات في اتجاه تقليص الظاهرة ومحاربتها.

تدلّ المعطيات حول الفقر في ٢٠٠٩، على زيادة في حجم الفقر وعلى تغيير في مميزات الفقراء أنفسهم

وتجدر الإشارة هنا إلى ان تكريس البنود المدافِعة عن العمال والفئات الضعيفة في الاتفاق الائتلافي مع حزب العمل لا يعني، في حال من الأحوال، ان قيادة هذا الحزب سعت إلى الزام الحكومة بتطبيق هذه البنود أو ان الحزب بقي ملتزمًا بها، كما تبين بعد ذلك، خلال سنة ٢٠٠٩.

وجاء في الاتفاقية الائتلافية مع حزب شاس، في الجزء المخصص لموضوع الرفاه الاجتماعي، انه اتفق بين شاس والليكود على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الأمهات العاملات وسكان المناطق الهامشية وزيادة مخصصات الأولاد لمساعدة العائلات كثيرة الأولاد، وما إلى ذلك من خطوات تعين الطبقات الفقيرة.[٣] كانت هذه الالتزامات باتخاذ خطوات عملية لمجابهة الفقر في إسرائيل والتصريحات المتكررة لرئيس الوزراء ووزير المالية شطاينتس عن نيتهما العمل على تقليص ظاهرة الفقر، منذ بداية السنة، تنبئ بخطة جدية تؤدي إلى تقليص حجم الظاهرة، ولكن الأمر لم يحدث، حسب تحليلات الخبراء، بسبب البعد بين التصريحات من ناحية والإجراءات الفعلية من جهة ثانية، وهي صفة تميز فترات الانتخابات البرلمانية عادة.

وعلى الرغم من انعدام احصائيات رسمية شاملة عن وضع الفقر في إسرائيل، في

العام ٢٠٠٩، الاّ ان جميع التحليلات التي رافقت صدور تقرير التأمين الوطني عن الفقر في ٢٠٠٨ (صدر في تشرين الثاني ٢٠٠٩)، أجمعت على أن المعطيات حول الفقر في ٢٠٠٩، ستدل على زيادة في حجم الفقر وعلى تغيير في مميزات الفقراء أنفسهم.[٤] ومن أهم المؤشرات التي كان يمكن على أساسها التنبؤ بهذا الازدياد في نسبة الفقر هو معطيات التأمين الوطني في إسرائيل حول حجم البطالة حيث كان معدل الحاصلين على مخصص البطالة في ٢٠٠٨ هو ٤٩٠٠٠ شخص في الشهر، بينما تراوحت الأرقام بين٦٥٠٠٠ و ٧٢٠٠٠ عاطل عن العمل في الشهر، في النصف الأول من سنة (٢٠٠٩)، رغم عدم مرور فترة زمنية تزيد عن بضعة أشهر فقط، وفي هذا ما يشير إلى احتمال وجود تغيير جدي في اتساع وتعمّق ظاهرة الفقر في ٢٠٠٩.[٥]

جدول رقم ١: المتوجهون إلى مكاتب العمل لطلب العمل- معدلات شهرية

السنة	طالبو العمل	طالبو الحصول على مخصصات بطالة
٢٠٠٥	٢٢٨,٧٢٦	٧١,٥٩٤
٢٠٠٦	٢١٦,١٤٧	٦٩,٦٢٨
٢٠٠٧	١٩٩,٢٣٦	٦٢,٨٢٤
٢٠٠٨	١٩٠,٢٤٣	٥٩,٧٧٣
٢٠٠٩	٢٢٦,٧٩١	٨٨,٦٥٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، إحصائيات بتصرف بنك إسرائيل/على موقع الانترنت بنك إسرائيل.

تصل نسبة الفقراء في الوسط العربي إلى حوالي ٥٠٪ وبين اليهود المتدينين ٦٠٪

هذا مع العلم ان الاحصائيات الرسمية لا تشمل جميع المحتاجين والفقراء فعلاً، وانما فقط من يصرحون عن وضعهم، وهناك من يمتنع لأسباب شخصية مختلفة، منها الخجل واليأس، ان يعلن عن حاجته إلى مساعدة، ويفضّل التنازل عن حاجات أساسية من متطلبات الحياة الكريمة.[٦]

ومما يثبت انتشار الفقر وعمقه في إسرائيل أيضا تقرير منظمة الدول المتطورة **OECD**، الصادر في ٢٠/ ١/ ٢٠١٠، والذي بيّن ان في إسرائيل نسبة مرتفعة من الفقراء تصل إلى حوالي ٢٠٪ من السكان، وهي نسبة تساوي ضعف النسبة في الدول الأعضاء في هذه المنظمة، التي ترغب إسرائيل في الانضمام اليها.

ويستدل من التقرير ان أعلى نسب الفقر هي بين العرب والمتدينين اليهود المتزمتين، حيث تصل نسبة الفقراء في الوسط العربي إلى حوالي ٥٠٪ وبين عائلات المتزمتين دينيًا من اليهود إلى ٦٠٪ من المجموع. ويشير تقرير التأمين الوطني عن الفقر في

العام ٢٠٠٨ الى هبوط في نسبة الفقر في صفوف المهاجرين من اليهود الى ١٨٪، في حين ارتفع مستوى عمق الفقر قليلا، بمعنى ان الفرق بين معدلات دخل هؤلاء الفقراء وبين خط الفقر قد زاد، ولهذا تبعات على مستوى المعيشة اليومية.[٧] وقد صرّح الأمين العام لمنظمة OECD، الذي حضر إلى إسرائيل خصيصًا مع صدور التقرير، قائلاً إنه يوجد في إسرائيل عدد كبير من المسنين الفقراء مقارنة بدول أخرى أعضاء في منظمة الدول المتقدمة، بسبب انخفاض مخصصات التقاعد والشروط الصارمة للحصول على مخصصات من الدولة. وقال: ان إسرائيل اذا انضمت إلى منظمة الدول المتقدمة فستكون أكثر هذه الدول فقراً وتفاوتًا طبقيًا، لكن من ناحية ثانية اعتبر إسرائيل حالة نجاح اقتصادي واضح بسبب انخفاض نسب التضخم فيها وانتقالها السريع إلى نسبة نمو اقتصادي ايجابية والتعافي من آثار الأزمة العالمية قبل غيرها من الدول.[٨]

جدول رقم ٢: معدل الفقر في الأسر اليهودية والعربية (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	يهود			عرب		
	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪
١٩٩٠	٣٣,٥	١٣,٢	٦٠,٦	٤٧,٢	٣٤,٥	٢٦,٩
١٩٩٢	٣٣,٨	١٦,٠	٥٢,٧	٤٩,٨	٣٩,٠	٢١,٧
١٩٩٤	٣٣,١	١٦,٨	٤٩,٢	٥١,٩	٣٨,٥	٢٥,٨
١٩٩٦	٣٢,٧	١٤,٤	٥٦,٠	٤٦,٣	٢٨,٣	٣٨,٩
١٩٩٨	٣١,٣	١٣,٥	٥٦,٩	٥٢,٨	٣٧,٦	٢٨,٨
٢٠٠١	٣١,٦	١٤,٧	٥٤,٥	٥٤,٧	٤١,٣	٢٤,٦
٢٠٠٢	٣٠,٠	١٤,٨	٤٥,٦	٥٥,٦	٤٤,٧	٢٠,١
٢٠٠٣	٣٠,٥	١٤,٩	٥١,٥	٥٦,٩	٤٨,٤	١٥,٠
٢٠٠٤	٣٠,٣	١٥,٩	٥١,٥	٥٧,٥	٤٩,٩	١٣,٢
٢٠٠٥	٢٩,٨	١٥,٩	٤٦,٦	٥٨,٦	٥٢,١	١١,١
٢٠٠٧	٢٨,٣	١٥,٠	٤٦,٨	٥٨,٣	٥١,٤	١١,٨
٢٠٠٨	٢٨,٤	١٥,٣	٤٦,١	٥٧,١	٤٩,٤	١٣,٤

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة ٢٠٠١-٢٠٠٨. ومن الجدير ذكره أن المعطيات عن ٢٠٠٩ لم تنشر بعد.

أما خط الفقر المعتمد في إسرائيل فهو الدخل الذي يساوي ٥٠٪ من متوسط الدخل الشاغر للعائلة.

ويعني متوسط الدخل الشاغر للعائلة الدخل من العمل والعقارات والأرباح المالية بعد خصم الضرائب المباشرة وإضافة دفعات التحويل) الذي يتقاضى نصف العائلات ما يضاهيه أو يزيد عنه ويتقاضى نصف العائلات أقل منه. وهذا ما يجعل خط الفقر متغيرًا ومتأثرًا من مستويات الدخل في الدولة.

ويستدل من تقرير التأمين الوطني عن الفقر في إسرائيل في العام ٢٠٠٨ ان عدد الفقراء في السنة بقي كما كان سنة ٢٠٠٧، ويقدر هذا العدد بـ ١٦٥١،٣٠٠ نسمة، ما يدل على ثبات في مستويات الفقر في تلك السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يمكن تفسيره بفشل الحكومة في التوصل الى حلول للمشكلة، مثل زيادة أماكن العمل لخفض مستوى البطالة وزيادة المخصصات التي تدفعها مؤسسات الرفاه لدعم الفئات الفقيرة.

يستدل من تقرير التأمين الوطني عن الفقر في إسرائيل في العام ٢٠٠٨ ان عدد الفقراء في السنة بقي كما كان سنة ٢٠٠٧، ويقدر هذا العدد بـ ١٦٥١،٣٠٠ نسمة

جدول رقم ٣: الفقر في السنوات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ (بالأرقام)

السنة		قبل دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	بعد دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة
٢٠٠٨	عائلات	٦٨٠,٩٠٠	٤٢٠,١٠٠
	أفراد	٢,٢٨٣,٣٠٠	١,٦٥١,٣٠٠
	أطفال	٩٣١,٣٠٠	٧٨٣,٦٠٠
٢٠٠٧	عائلات	٦٦٩,١٠٠	٤١٢,٩٠٠
	أفراد	٢,٢٢٥,٦٠٠	١,٦٣٩,٤٠٠
	أطفال	٩٠١,٠٠٠	٧٧٣,٩٠٠

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة التأمين الوطني عن الفقر والفجوات الاجتماعية للعام ٢٠٠٨، ص. ١٠

ورد في التقرير معطى أثار الاستغراب والقلق في أوساط المختصين والسياسيين المهتمين بقضايا الفجوات الاجتماعية ، وهو أنّ نسبة عائلات العاملين الفقيرة من

مجمل العائلات الفقيرة في إسرائيل (١٠٠ , ٤٢٠ الف عائلة) تصل إلى ٣ , ٤٦٪ .[٩] ردًا على هذا المعطى قالت عضو الكنيست عن حزب العمل شيلي يحيموفيتش، المعروفة بانشغالها بقضايا الفئات الضعيفة والعدالة الاجتماعية وجودة البيئة، ان ما يُقلق في التقرير هو ان نصف الفقراء في إسرائيل هم أشخاص يعملون، مما يعني انّ التدهور الاجتماعي والاقتصادي الحاصل حول العمال إلى عبيد. وتعني يحيموفيتش ان «عمالاً مجتهدين وجيدين يشتغلون لدى المقاولين، يتقاضون أجرهم حسب ساعة العمل ووفق عقود مستغلة».[١٠]

وجاء في التقرير البديل عن الفقر ٢٠٠٩، الصادر عن جمعية «لتيت» (عطاء) انه في الماضي، تمّ اعتبار العمل عاملاً مخلصًا من براثن الفقر، الاّ انه في الواقع نشهد ارتفاعًا في نسبة الذين يعملون من بين متلقي العون في مجال الخدمات الأساسية مثل الغذاء اليومي، حيث تشكّل مميزات ديمغرافية وعائلية (مثل التعليم الأساسي، والنسبة المرتفعة من العائلات أحادية الوالدين)، عوائق أمام الاندماج في سوق العمل، ما لا يعطي للعمل صفة المنقذ من الفقر. وما يحتاجه المجتمع فعلاً لتقليص الفقر هو ازالة العوائق وجعل أماكن العمل سهلة المنال.[١١]

الفقراء يتحولون إلى فقراء أكثر

من جهة أخرى، لخّص عضو الكنيست من حزب العمل أوفير بينيس، وهو محسوب على المدافعين عن حقوق الفئات الضعيفة في حزب العمل، أنّ المعطيات تدل على ان الفقر يتعمّق، أي ان الفقراء يتحولون إلى فقراء أكثر، وقال: ان الواقع الذي فيه نصف الفقراء هم من العمال هو واقع يتطلب علاجًا جذريًا ويستدعي رفع الحد الأدنى للأجور لكي يتمكن العمال من اعالة عائلاتهم بشكلٍ لائق، واضاف بينس «ان مجتمعًا يقبع فيه ٣٤٪ من الأطفال و٧ , ٢٢٪ من المسنين تحت خط الفقر هو مجتمع مريض»[١٢] خاصة وان هناك ارتفاعاً هائلاً في الأجور التي يتقاضاها مديرو المؤسسات الخاصة والموظفون الكبار في سلك خدمة الدولة.[١٣]

وفي تعقيبه على معطيات تقرير الفقر المذكور، قال وزير الرفاه اسحق هرتسوغ ما يستدل منه ان سنة ٢٠٠٩ ستكون سنة أكثر صعوبة، حيث ربط بين الفقر وارتفاع مستويات البطالة، وكانت سنة ٢٠٠٩، شهدت مثل هذا الارتفاع في البطالة نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية.

وأضاف الوزير هرتسوغ ان معطيات الفقر تستدعي رفع مستويات الدخل عن طريق تغيير اسلوب حساب ضريبة الدخل، وتشجيع العمل وتطبيق قوانينه بشكلٍ لائق يحفز الفئات الضعيفة.[١٤]

ويقول د. ايتسيك سبورطا، المحاضر في قسم الإدارة في جامعة تل ابيب، الناشط الاجتماعي الاشتراكي الديمقراطي: إنّ التعامل مع الفقر وكأنه حالة من الاضطرار إلى التخلي عن الغذاء اللازم هو تعامل غير صحيح، حيث ان الفقراء يضطرون ايضًا إلى التخلي عن التعليم والعلاج، وهما من الحاجات الحيوية للوجود، واذا قِسنا وضع التعليم وخدمات الصحة لدى هؤلاء فسيمكننا ان نتعرف على عمق ضائقة الفقر في إسرائيل.

واضاف سبورطا ان اعتبار الجهات الرسمية لمعطيات الفقر مؤشراً على وضع ثابت في مؤشرات الفقر هو أمر يدعو إلى الاستغراب، ففي سنة ٢٠٠٢ مثلاً كانت نسبة الأولاد الفقراء في إسرائيل ٢٩٪ بينما هي في العام ٢٠٠٩، ٣٤٪.[١٥]

وفي تحليله لثبات الفقر على مستوى عالٍ في إسرائيل، يعزو سبورطا الأمر إلى الاستمرار في السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي تتبناها الحكومة الحالية، وهي سياسة تواصل ما بدأ به الوزير سيلفان شالوم، وزير المالية، ٢٠٠٢، وتبناها بنيامين نتنياهو عندما شغل منصب وزير المالية حتى العام ٢٠٠٦، ومن أهم ركائز هذه السياسة التقليص الحاد في مخصصات الأولاد وضمان الدخل من ناحية، وعدم نجاح سياسة تقليص ضريبة الدخل للأغنياء، التي كان الهدف منها دفعهم الى المزيد من المبادرات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة أماكن العمل. هذا في حين تؤكد أطراف رسمية وأخرى اهلية على ضرورة ان ترتكز سياسة الرفاه في إسرائيل على زيادة المخصصات التي تدفعها الدولة كأحدى أهم الطرق لخفض عدد الفقراء لأنها قادرة على اخراج الأولاد من قبضة ضائقة الفقر،[١٦] وهو أمر يتعارض مع التوجه الليبرالي الذي يزداد قوة في السياسة الاقتصادية – الاجتماعية الإسرائيلية.

سنة ٢٠٠٢ كانت نسبة الأولاد الفقراء في إسرائيل ٢٩٪ فيما وصلت سنة ٢٠٠٩ إلى ٣٤٪

كما ذكرنا آنفًا، وجدنا من المفيد لتوضيح مشهد الفقر في إسرائيل، ان نعاين الظاهرة من منظور توجه مختلف، أكثر إنسانية إذا صح التعبير، كنا قد شرحنا أهمية هذا التوجه في فصل المشهد الاجتماعي من تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، لأنه خلافًا للتوجه النسبي الذي يحول ضائقة الفقر إلى جولة في عالم الاحصائيات والأرقام، يبرز صعوبات الحياة اليومية للفقراء والمحتاجين، ويصف المعاناة والعوز والحرمان الذي يقضم لقمة عيش الأطفال.[١٧]

ولعل التجسيد الأبرز لتناول الفقر من هذا المنظور هو تقرير الفقر البديل، الصادر على نحو دوري عن جمعية «لتيت» (عطاء) التي تعمل على امتداد إسرائيل، بالتعاون والتنسيق مع ١٥٠ جمعية أخرى تتخصص في تقديم الغذاء والعون الأساسي للمحتاجين.[١٨]

يذكر التقرير البديل في مقدمته أنّ الهدف منه هو الكشف عن قساوة ظروف حياة الفقراء أمام الرأي العام في محاولة لتجنيد الدعم للضغط على صناع القرار في إسرائيل لأداء واجبهم وتحمّل مسؤولية حل مشكلة الفقر ولا سيما ظاهرة انعدام الأمان الغذائي.[١٩] ويوضح معدو التقرير انه يعتمد على ٣ دراسات شاملة أجريت حول الفقر والأمن الغذائي ومميزات جمهور المحتاجين إلى العون في مجال الغذاء اليومي، في إسرائيل، وحول المتغيرات في حجم ظاهرة الفقر وعمقها، كما تظهر في ما تواجهه جمعيات تقديم خدمات الغذاء للمحتاجين.[٢٠]

يقدّر التقرير البديل عن الفقر انه يوجد في إسرائيل، في سنة ٢٠٠٩، حوالي ٢٢٣٠٠٠ عائلة تعاني من نقص فعلي في الغذاء أو من انعدام الأمان الغذائي، ولا تستهلك سلة الغذاء الضرورية لعيش أساسي متوازن وصحي.

كذلك، يشير التقرير إلى أن٣. ٥٠٪ من العائلات التي تتلقى عونًا في مجال الغذاء من الجمعيات الأهلية التي تختص بمثل هذه الخدمات تعيش بالرغم من المساعدة، تحت «خط الجوع»، وهو مقياس لكمية الغذاء الأساسية الدنيا الضرورية لعيش متوازن وصحي للإنسان، ويعادل هذا الخط، في عام ٢٠٠٩، ما قيمته ٢٧١٩ شيكلاً جديداً شهريًا.[٢١] وهو المبلغ المطلوب لسلة أغذية أساسية لعائلة من خمسة أفراد (أي لعائلة مؤلفة من والدين وثلاثة أبناء تتراوح أعمارهم بين ٣-١٦ عامًا).[٢٢]

ومن أهم مميزات الفقراء المحتاجين لمساعدة جمعيات تقديم العون الغذائي في إسرائيل ٢٠٠٩، ما يلي:

- ٦٩٪ من الذين يتوجهون إلى الجمعيات لتلقي العون الغذائي والمساعدة هم من النساء، و٢٨٪ من الرجال.
- ٧٥٪ من الحاصلين على العون في سن ٢٥-٥٤ وهو سن صغير نسبيًا، ومن المتوقع ان تتركب هذه الفئة العمرية من أوساط القوة العاملة. ومع ان التقرير البديل لا يورد أرقامًا مطلقة حول هذه الفئة العمرية الاّ ان هذا المعطى يتناسب مع المعطى الذي ظهر في تقرير الفقر الأخير الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٩، حول نسبة العاملين العالية من بين الفقراء في إسرائيل. ويستدل من المعطيات ان ٣٥٪ من مجمل متلقي المساعدة من جمعيات الغذاء يعملون. ٧٢٪ منهم يعملون عملاً جزئيًا، و٥١٪ عملاً مؤقتًا. ويضيف التقرير البديل انه لوحظ ارتفاع بنسبة ٥٩٪ في عدد العاملين من بين الحاصلين على دعم منذ سنة ٢٠٠٦.

- ٨٠٪ من متلقي الدعم حاصلون على تعليم ثانوي أو أقل، في حين ان ٤٪ فقط من متلقي الدعم حاصلون على تعليم أكاديمي.
- ٢٧٪ من الحاصلين على الدعم علمانيون، ٤٠٪ محافظون، ٢١٪ متدينون، و١١٪ فقط منهم من اليهود المتزمتين (الحريديم)، وقد يكون السبب في انخفاض هذه النسبة وجود آليات تكافل اجتماعي ودعم خاصة بالمجتمع الديني المتزمت (الورع). وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ان معطيات التقرير البديل عن الفقر لا تشمل السكان العرب في إسرائيل. تعقيبًا على هذه الحقيقة قال وزير الرفاه اسحق هرتسوغ: «ربما يكون هذا لأنهم في المجتمع العربي لم يصلوا حد فقدان الخجل حتى الآن، فالناس لا يريدون الكشف عن انهم محتاجون للغذاء ولذلك يستعينون بالعائلة الممتدة».[٢٣]
- صرّح ٢٥٪ من متلقي الدعم من جمعيات الدعم أنهم سُرحوا من عملهم بسبب الأزمة الاقتصادية.

وقد اظهر تقرير الفقر البديل مجموعة من النتائج المهمة خاصة فيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية العالمية على الواقع المعيشي ومستوى الفقر في إسرائيل. فقد قال ٤٤٪ من المحتاجين أن وضعهم الاقتصادي ساء في السنة الأخيرة، كما أشار ٦٣٪ منهم أنهم يمتنعون عن شراء الأدوية وتلقي عون علاجي لأن هذا يثقل كاهلهم. ويعكس هذا المعطى ارتفاعًا بـ٥، ١٠٪ في هذه النسبة مقارنة بسنة ٢٠٠٨. فيما صرح ١٤٪ من المحتاجين بأنّ أحد أفراد عائلاتهم توفي جراء عدم القدرة على توفير العلاج اللازم، وهذا ارتفاع بنسبة ٤٠٪ من هذه السنة نفسها في سنة ٢٠٠٨. هذا وأشار ما يزيد عن ٩٠٪ من المحتاجين إلى أنهم لا يستطيعون الدفع مقابل علاج أسنان، ٧٥٪ من المحتاجين لا يستطيعون توفير هذا العلاج لأبنائهم..[٢٤]

يقول ما يزيد عن نصف المحتاجين (٥٤٪) أنهم مرّوا بأوضاع مهينة بسبب وضعهم. فيما اعترف ١٢٪ ا بأنهم تسوّلوا، وقال ٥٪ أنهم نبشوا حاويات القمامة بحثًا عن بقايا المأكولات و ما يمكن بيعه

وقد قال ما يزيد عن نصف المحتاجين (٥٤٪) أنهم مرّوا بأوضاع مهينة بسبب وضعهم. فيما اعترف ١٢٪ ا بأنهم تسوّلوا، وقال ٥٪ أنهم نبشوا حاويات القمامة بحثًا عن بقايا المأكولات و ما يمكن بيعه. وكشف التقرير نتائج مذهلة منها ان ٣٣٪ من المحتاجين جرّبوا الجوع، ٧٪ يخافون من الموت جوعًا، و٢٥٪ من مجمل المحتاجين عبّر عن خوفه من الاضطرار إلى العيش في الشوارع. فيما اعترف واحد من كل اربعة محتاجين (٢٥٪) انه فكر في الانتحار للخلاص من وضعه، وفي هذا المعطى ارتفاع بنسبة ٢٠٪ عنه في سنة ٢٠٠٨، ما يدل على اليأس من فرص الخروج من الضائقة.

اضافة إلى وجهات نظر الخبراء والسياسيين وناشطي الجمعيات الأهلية الذين ينتقدون سياسة الحكومة في مجابهة ضائقة الفقر، بل ويعتبرونها مسببها الأول، يعكس البحث الذي أجرته جمعية لتيت، عن آراء المجتمع الإسرائيلي في الفقر، شعورًا متشابهاً لدى غالبية الناس، كما يعكس خوفًا وقلقًا من المستقبل.[٢٥]

وجد البحث ان مشكلة الفقر والفجوات الاجتماعية، في سنة ٢٠٠٩، تحتل المكان الثالث، من حيث اعتبارها أكثر القضايا الحاحًا من بين تلك التي يتوجب على الدولة أن تجابهها، وتتفوق عليها من حيث الالحاح والأهمية مشكلة التعليم (٣٥٪) ومشكلة الأمن (٢٤٪)، ثم تأتي مشكلة الفقر (٢٣٪)، واذا ما قارنا هذه المعطيات مع معطيات بحث مشابه اجري في العام ٢٠٠٥، نجد تراجعًا في وعي الجمهور الإسرائيلي لمدى أهمية علاج ضائقة الفقر، حيث احتلت قضية الفقر والفجوات حينها المكان الأول من حيث صعوبتها.[٢٦]

يعتقد ٨٠٪ من الجمهور الإسرائيلي ان سياسة الحكومة لا تساعد في حل مشكلة الفقر، لا بل يعتقد نصفهم انها تزيد من حدة المشكلة بدل حلها. ويعتقد ١٢٪ من الجمهور فقط ان سياسة الحكومة تساعد على حل مشكلة الفقر.[٢٧]

يعتقد ٨٠٪ من الجمهور الإسرائيلي ان سياسة الحكومة لا تساعد في حل مشكلة الفقر، بل يعتقد نصفهم انها تزيد من حدة المشكلة بدل حلها

ويأخذ المجتمع الإسرائيلي بعض المسؤولية على نفسه في مجابهة الفقر، فقد تبيّن استعداد ٨٥٪ للتبرع خلال سنة ٢٠٠٩، إما بالمال أو بالأغذية أو بمنتجات أخرى. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة الا ان فيها انخفاضاً بالمقارنة مع السنة السابقة.

وقال ٥٣٪ من المشاركين في البحث انهم اضطروا إلى خفض مستوى معيشتهم في سنة ٢٠٠٩، نتيجة الأزمة الاقتصادية.

وفقد ١٠٪ مكان عملهم، ويظن ٢٥٪ ممن فقدوا مكان عملهم انهم لن يجدوا مكان عمل آخر خلال السنة القادمة.

٣٢٪ من الجمهور يعتقدون ان سبب عدم القدرة على الافلات من الفقر هي النقص في فرص العمل، في حين يظن ٢٠٪ ان الأجور المنخفضة هي السبب في عدم القدرة على الافلات منه.

ويلخص د. جيل درمون، رئيس تنظيم لتيت الحال، خطط مجابهة الفقر بقوله ان «القطاع الثالث» (المنظمات غير الحكومية) الذي يحارب ظاهرة الفقر نجح فعلاً في المكان الذي فشلت فيه السياسة المنشغلة بصغائر الأمور وبالنقاشات الايديولوجية التي أكل عليها الدهر وشرب، مما يدل على ان هذا القطاع الثالث يحتل تدريجيًا، مكانًا مهماً في ميزان قوى جديد آخذ في التشكّل».

ومن النتائج التي يعكسها هذا الوضع ايضًا فشل الأحزاب في طرح آفاق اجتماعية بديلة لقضايا العدل الاجتماعي والعمل على تنفيذها، وهذه فعلاً من مميزات المرحلة في السياسة المحلية. حيث تفككت التيارات الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية وفقدت تأثيرها، ليس في إسرائيل فحسب. وان كان الفشل في إسرائيل أشد بروزًا وأثقل وطأة.

لم يأتِ الفقر نتيجة الأزمة الاقتصادية الأخيرة، والركود. بل نتيجة سنوات طويلة من السياسة التي ابتعدت عن دعم الفئات الضعيفة. حتى بدا ان حل مشكلة الفقر لا يشكل هدفًا أساسيًا ولا يحتل مكانًا بارزًا على الأجندة العامة.

الاجرام والعنف في اسرائيل ٢٠٠٩

من بين القضايا الملحة التي أشغلت المجتمع الأسرائيلي في سنة ٢٠٠٩، كما يتبين من التقارير والأبحاث الكمية الدورية التي تفحص مستويات الديمقراطية والمناعة في المجتمع الاسرائيلي، هي قضية العنف والاجرام.[٢٨] هذا ما يلاحظه المتابع للشأن الاجتماعي الاسرائيلي. حيث الانشغال اليومي للصحف الأبرز في اسرائيل بقضية العنف، خاصة في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٩، بعد تكرار أحداث عنف بالغة القسوة والبشاعة في أماكن مختلفة. وقد انتقل هذا القلق والاهتمام العامان، بطبيعة الحال، الى أروقة المحاكم. والبرلمان الاسرائيلي. حيث خصصت لجانه المختلفة عددا من جلساتها[٢٩] لبحث انتشار العنف بين المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا وبين المواطنين العرب.[٣٠]

وفي حين يمكن أن يفهم من هذا الانشغال العام بالعنف أن هناك تفاقماً في الظاهرة. الاّ أنه يبدو من الاحصائيات التي نشرتها الشرطة عن «حصاد» السنة ٢٠٠٩ ان ثمة انخفاضاً في احصائيات الاجرام ما عدا فيما يتعلق بجرائم القتل. ويبدو ان هذا التناقض بين الجو العام الذي يعبر عن خطاب عام مهجوس بالعنف وبين احصائيات تعكس واقعا آخر يعود الى سببين: الأول هو انهماك الصحافة في اسرائيل بالموضوع، في أعقاب حادثة قتل جميع أفراد عائلة أوشرنكو في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩ [٣١] واعتبار هذا الحادث البشع مدخلا الى تناول موضوع انتشار العنف والجريمة في صفوف المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وذلك في السنة العشرين لهجرتهم الى اسرائيل.[٣٢] أما السبب الثاني للتناقض. فيمكن أن نعزوه الى أن الاحصائيات العامة تتطرق الى البلاد عامة، في حين أن تركيز الجريمة يكون

في شرائح محددة اجتماعيا، اقتصاديا وجغرافيا، تعكس وهما بصريا يصعّب فهم واقع الجريمة الحقيقي.

يتضح من المعلومات حول الاجرام خلال العام ٢٠٠٩، التي كشفها قائد الشرطة في مؤتمر صحافي عقد بتاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠١٠ أنه فيما عدا ارتفاع بنسبة ٨٪ في عدد حالات القتل، التي وصلت الى ١٣٥ حالة[٣٣] في ٢٠٠٩، هناك انخفاض في كافة الاحصائيات التي تتحدث عن الأنواع الأخرى من الجرائم وأعمال العنف. وقد جاء في التقرير التلخيصي للشرطة أن عدد الملفات التي فتحتها الشرطة بخصوص اقتحام البيوت انخفض بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٠٩ قياسا بالعدد نفسه في سنة ٢٠٠٦، وهذا ينطبق أيضا على مخالفات سرقة السيارات. كذلك، دل التقرير على انخفاض جدي في عدد ملفات الاعتداءات الجسدية العنيفة، في سنة ٢٠٠٩، يقدّر بنسبة ١٧٪، مقارنة بالعدد في سنين سابقة.[٣٤] أما بالنسبة لعدد الاعتقالات التي قامت بها الشرطة خلال سنة ٢٠٠٩ فوصل الى ٦٠٠٠٠ اعتقال وهو يزيد ب ١٥٠٠ اعتقال عن سنة ٢٠٠٨.[٣٥]

أما فيما يتعلق بعدد الملفات التي فتحتها الشرطة خلال ٢٠٠٩ للأحداث (لأبناء الشبيبة دون ١٨ سنة) في اسرائيل فهو مساو تقريبا لعددها في ٢٠٠٨، ويصل الى حوالي ٣١,٠٠٠ ملف حول ممارسة عنيفة من هذا النوع أو ذاك. من ناحية ثانية كان هناك ارتفاع بنسبة ١٢,٥٪ في عدد الأحداث الذين ضبطوا وفي حوزتهم سكاكين ممنوعة حسب القانون.[٣٦]

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإحصائيات تتطرق إلى الأحداث والمخالفات التي يتم الابلاغ بشأنها، ما يعني انها لا تعكس الواقع بدقة، حيث انه من المعروف، بالاعتماد على استطلاعات رأي من العقد الماضي، ان ٤٣٪ فقط من العائلات في اسرائيل يبلغون الشرطة عن اعتداءات يتعرضون لها، ما يعني أن أكثر من نصف المخالفات لا تسجّل ولا تدمج في التقارير.

أما فيما يتعلق بمحاربة عصابات الجريمة المنظمة، وهو هدف وضعته الشرطة على رأس أولوياتها منذ السنة الماضية[٣٧]، فان الشرطة عاقدة العزم على تدميرها تماما، حسب أقوال قائد الشرطة.[٣٨] وأضاف قائد الشرطة أن ١١ من رؤساء الجريمة المنظمة في اسرائيل مسجونون أو معتقلون على ذمة التحقيق، يضاف اليهم ٣٠ آخرون من شريحة القيادة الوسطى لعصابات الجريمة المنظمة في اسرائيل.[٣٩]

اضافة الى ما سبق، ما زالت النساء في اسرائيل يعانين من مظاهر عنف خطرة

ومتكررة، إذ شهدت سنة ٢٠٠٩ قتل ١٥ امرأة على يد أزواجهن أو أبناء عائلاتهن. كذلك سجّل ارتفاع بنسبة ١٠٪ في عدد توجهات النساء الى خطوط المساعدة الهاتفية لمجابهة العنف ضد النساء.[٤٠] ويذكر ان عدد الملفات التي فتحتها الشرطة للتحقيق في شكاوى قدمتها نساء ضد مخالفات عنف داخل العائلة، في سنة ٢٠٠٩، حوالي ١٢,٨٩١ ملفا، وهو مشابه للعدد في السنة السابقة ٢٠٠٨. ١٨,٩٪ من المشتكيات هن مهاجرات من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، ٢,٣٪ مهاجرات أثيوبيات و ١١,٨٪ من الشكاوى جاءت من نساء عربيات.[٤١]

وشهدت ٢٠٠٩ أيضا حالات عنف كثيرة كان ضحيتها أعضاء طواقم طبية ومن حراس المستشفيات، ما يعبر عن تفشي العنف في المجتمع. ويتضح من تقرير أصدرته وزارة الصحة الاسرائيلية أنه من ٣,٦٧٠ حالة ممارسة عنف ضد أطباء وممرضات وطواقم حراسة في العيادات والمستشفيات في اسرائيل، خلال سنة ٢٠٠٩، قدمت للشرطة ٦٥٠ شكوى، وأدين في المحاكم ما لا يزيد عن ٦ أشخاص فقط. في جميع الحالات الأخرى أغلقت ملفات التحقيق لأسباب مختلفة. يضاف هذا الى ١,٢٦٦ حالة عنف أخرى، غالبيتها حالات عنف جسدي، ارتكبت ضد الطواقم العاملة في المكاتب الاقليمية والعيادات التابعة لوزارة الصحة.

هيمنة للأفكار المسبقة السلبية اتجاه المهاجرين الروس

ويستدل من التقرير المذكور أن انخفاضا بنسبة ٨٪ في عدد حالات العنف ضد طواقم المستشفيات قد سجّل مقارنة بمعطيات السنة السابقة – ٢٠٠٨ حيث وصل العدد الى ٣,٩٩٣ حالة.

هل يشكل المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي سابقا مصدرا للعنف؟

شهد المجتمع الاسرائيلي بعد عشرين عاما على وصول موجة الهجرة الكبيرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، أو ما يسمى الهجرة الروسية، بعض الأحداث التي أعادت آثار هذه الهجرة على المجتمع والسياسة الاسرائيليين الى مركز الاهتمام. ولعل الحدثين الأبرز في هذا السياق هما فوز حزب ليبرمان ب ١٥ مقعدا في الكنيست الاسرائيلي، معظمها من المهاجرين «الروس» من ناحية. اما الحدث الثاني، وهو المتعلق بموضوعنا هنا، فهو تجدد الحديث عن دور هؤلاء المهاجرين في رفع مستويات العنف والجريمة، وذلك في أعقاب جريمتي قتل بشعتين جدا راح ضحيتهما كثيرون من أفراد عائلتين من عائلات هؤلاء المهاجرين، وكان مرتكبو الجريمتين من المهاجرين «الروس» أيضا. وقد تحولت لائحة الاتهام التي قدمت ضد

أحد هؤلاء المجرمين بعد قتله لعائلة مكونة من ٦ أشخاص إلى لائحة اتهام عامّة ضد المهاجرين «الروس» برمتهم، حتى أن المذيع التلفزيوني المعروف يئير لبيد قال في مستهل برنامجه الاخباري في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩، أن شبح الطائفية الاسرائيلية «قد خرج من زجاجة فودكا»، ما يدل على موقف يتهم المهاجرين بالافراط بالشرب ثم ارتكاب الجرائم. وقد كان هذا موضوع الكثير من البرامج التلفزيونية والاذاعية التي عبرت عن مواقف مسبقة معادية للمهاجرين.[٤٢] وقال وزير داخلية سابق من حركة «شاس» أيضا أنه حذّر من أن السماح بهجرة غير اليهود مع اليهود من دول الاتحاد السوفييتي سابقا سوف يخلق مشاكل صعبة. حيث يوجد بينهم قتلة ومجرمون ومعادون للسامية.[٤٣]

وتدل على الرأي السائد في المجتمع الاسرائيلي حول دور المهاجرين في عالم الجريمة أيضاً نتيجة استطلاع «معهد كارتوغرافيا» للاستطلاعات الذي وجد في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ أن ٦١٪ من المستجوبين في استطلاع خاص أفادوا بأن المهاجرين متورطون أكثر من غيرهم في الجرائم الخطيرة. ٧٠٪ وافقوا على أن المهاجرين يستهلكون كميات كبيرة من الكحول ما يؤدي في تورطهم في مخالفات عنف كثيرة.

١٦,٥٪ من الأحداث المهاجرين، الذين يتعلمون في المدارس، تعاطوا مخدرّات محظورة قانونيا

على الرغم من هذه الآراء المسبقة ومن الانطباعات الراسخة حول العلاقة بين الاجرام والعنف والزنى من ناحية وبين المهاجرين «الروس»، الاّ أن نتائج الأبحاث تدل على غير ذلك، على الأقل في معظم الفئات العمرية للمهاجرين، ما عدا في صفوف الأحداث والشبيبة حتى جيل ١٨، حيث تفوق نسب تورط المهاجرين من هذه الفئة العمرية في المخالفات نسبتهم من السكان عامة.[٤٤]

ويفيد بحث أجراه قسم البحث والاحصائيات في شرطة اسرائيل حول الاجرام في صفوف المهاجرين أن نسبة مخالفي القانون من بين المهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقا أقل من ٢٪ في حين أن هذه النسبة بين السكان القدامى في اسرائيل تزيد عن ٢٪ بقليل. ويبقى هذا المعطى صحيحا عند فحص عدد المخالفات، فحصة المهاجرين «الروس» في مجموع المخالفات خلال سنة ٢٠٠٧ أقل من نسبتهم من السكان.

ويدل البحث الأخير لسلطة محاربة المخدرات (يشمل معطيات للعام)٢٠٠٩. على نتائج خطيرة حول ما يتعلق بتقاليد تعاطي الكحول والمخدرات. في أوساط الأحداث الاسرائيليين عامة والأحداث من المهاجرين، على وجه التحديد. وتفيد المعطيات أن ١٦,٥٪ من الأحداث المهاجرين الذين يتعلمون في المدارس استعملوا

مخدرات غير قانونية مقارنة ب ٩٪ من الأحداث من السكان القدامى . وقال ٥ , ٤٤٪ من الأحداث انهم ثملوا من شرب الكحول خلال السنة الأخيرة مقارنة ب ٣٤٪ من الأحداث من السكان القدامى . تتوافق هذه المعطيات مع نتائج غالبية الأبحاث عن هذا الموضوع . وجميعها يصل الى ما مفاده أن تورط الأحداث المهاجرين في الاجرام والعنف يشكل استثناء مقارنة بحصة المهاجرين من الفئات العمرية الأخرى .

ازاء هذا، هناك اتفاق بين الصحافيين، السياسيين وعلماء الاجتماع من بين المهاجرين «الروس»، أو من المتخصصين بدراسة أوضاعهم على أن الآراء المسبقة، وبعضها عنصري جدا، راسخة جدا لا تزعزعها المعطيات العلمية .[٤٥] وهناك اتفاق بين هؤلاء على أن المهاجرين، كما في جميع الدول، يعانون من مصاعب اقتصادية جمّة، ومن العيش في الضواحي البعيدة والمهمشة، ومن أزمات نفسية واجتماعية ومن صعوبات في التأقلم مع عادات وتقاليد وأساليب مجتمع مختلف غريب بالنسبة لهم، حتى أن كثيرين منهم لا ينجحون في العمل في مجال اختصاصهم ويفقدون مكانتهم الاجتماعية . كل هذه تزيد من مشاعر الاحباط وخيبات الأمل التي من الممكن أن تقود الى سلوكيات اجتماعية منحرفة .

ارتفاع بنسبة ٨,٤٪ في مستوى العنف بين العرب في ٢٠٠٩ مقارنة بالسنة المنصرمة

مستوى الإجرام في المجتمع العربي في إسرائيل ٢٠٠٩

كان للمجتمع العربي في إسرائيل حصة كبيرة في مشهد الإجرام والعنف قياسًا الى نسبة العرب من السكان عامة، ما أدى إلى زيادة الاهتمام والقلق في أوساطهم، إضافة الى انشغال الإعلام والسياسيين والمنظمات الأهلية ولجنة المتابعة العليا لشؤون العرب بمسألة مواجهة المشكلة . وقد نظمّت لجنة المتابعة العليا، بصفتها الجسم التمثيلي الأوسع للعرب، اجتماعات للتشاور مع ناشطين سياسيين واجتماعيين ومع أكاديميين وباحثين مختصين في هذا الشأن . كما بادرت لجنة متابعة قضايا التعليم العربي ايضا الى عدد من الخطوات التي حاولت الإسهام بمجابهة العنف في المدارس العربية في القرى والمدن العربية المختلفة .

وتفيد الاحصائيات حول انتشار الاجرام في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل ان ثمّة ارتفاعاً بنسبة ٨ , ٤٪ في ٢٠٠٩ مقارنة بالسنة المنصرمة، وهو ارتفاع يفوق بكثير الارتفاع الذي كنا نشهده في السنوات السابقة، كما تدل تقارير الشرطة على ارتفاع في مستوى ارتكاب مواطنين عرب لمخالفات عنف مختلفة . ومن المهم أن ننتبه هنا الى حقيقة ان هذه المعطيات تتطرق الى الحالات التي تم الابلاغ عنها للشرطة، وكنا

قد أشرنا سابقًا الى أن نسبة التبليغ عن المخالفات على أنواعها منخفضة بشكل عام. هذا ناهيك عن انه من الممكن، في مجتمع يغلب التوتر على علاقته مع أذرع الأمن والقانون، أن يمتنع كثيرون عن تبليغ الشرطة بالمخالفات وأحداث العنف والإخلال بالنظام العام.

٤١٪ من المتهمين بجرائم قتل في سنة ٢٠٠٩ هم من المواطنين العرب؛

ويشير تقرير حديث، أعده مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، بشأن الإجرام في المجتمع العربي،[٤٦] وجرى بحثه في لجنة الداخلية في الكنيست في شباط ٢٠١٠ الى الإحصائيات التالية:

٤١٪ من المتهمين بجرائم قتل في سنة ٢٠٠٩ هم من المواطنين العرب؛

و ٣٦٪ من المتهمين بمحاولات قتل؛

و ٣٦٪ من المتهمين باعتداءات عنف خطيرة؛

و ٤١٪ من المتهمين بجرائم حرق؛

و ٣٦٪ من المتهمين بجرائم سطو؛

و ٤٣٪ من المتهمين بجرائم سطو رافقها تهديد لحياة الآخرين.

وقد سُجِّل الارتفاع الأبرز في مستوى الاجرام بين العرب في ألوية الشمال وتل أبيب والجنوب، حسب التقسيمات المتبعة لدى الشرطة، حيث كانت نسب الارتفاع في هذه الألوية ٦, ١١٪، ١, ١١٪ و ٢, ١٣٪ على التوالي.

كذلك، سُجلت ارتفاعات كبيرة في بعض أنواع الجرائم دون غيرها، مثلا كان هناك ارتفاع بنسبة ١٩٪ في المخالفات المتعلقة بالمجال الأمني، وارتفاع بنسبة ٦, ١٣٪ في مخالفات المخدرات والمخالفات الأخلاقية، وارتفاع بنسبة ٩, ٣٥٪ في مخالفات الغش والاختلاس، و٢, ١١٪ في مخالفات تتعلق بالاعتداء على أملاك الآخرين. أما الارتفاع في ارتكاب المخالفات الأخرى فكان بنسب منخفضة.

يوجد تناسب طردي واضح بين الارتفاع في مستوى الفقر في صفوف العرب وبين الارتفاع في مستوى الاجرام

وفيما يخص مخالفات العنف المنزلي، ويقصد به ممارسة العنف على أشكاله ضد أفراد العائلة، فان حصة المواطنين العرب من بين المتورطين في هذا النوع من المخالفات تفوق نسبتهم من السكان. ويتضح من تقرير مركز البحث في الكنيست أنه منذ بداية سنة ٢٠٠٩ حتى مطلع شهر تشرين الثاني منها، كان حوالي ٤٠٪ من المسجونين والمعتقلين، في إسرائيل، بسبب ارتكابهم مخالفات اعتداء ضد أفراد عائلاتهم، وخصوصا النساء، من العرب. وهذه نسبة مرتفعة جدا قياسا الى نسبة العرب من السكان. ويشار الى ان التقرير يورد ان نسبة غير اليهود من بين جميع المسجونين والمعتقلين لأسباب جنائية في إسرائيل تصل الى ٥٠٪، أغلبهم من العرب.

وفي حين يقوم التقرير المذكور بتحليل استشراقي وضيع المستوى للأسباب الثقافية التي تدفع باتجاه تفاقم ظاهرة الجريمة والعنف في صفوف العرب، من ناحية، ويبرئ الشرطة وأجهزة فرض القانون من أية مسؤولية تجاه ما يجري في المجتمع العربي، لا سيما في مجالي العنف المنزلي والمتاجرة بالمخدرات واستعمالها، الا ان التقرير يعود للحديث عن علاقة وثيقة بين ارتفاع نسب الفقر والبطالة والمشاركة المتدنية للمرأة في سوق العمل وبين ازدياد مظاهر العنف، حيث انه يوجد تناسب طردي واضح بين الارتفاع في مستوى الفقر في صفوف العرب وبين الارتفاع في مستوى الاجرام.[٤٧]

أثر السياسات النيوليبرالية على المناعة الاجتماعية (Social Resilience):

من المنطقي أن يكون لنتائج السياسة النيوليبرالية أثر على مستوى المناعة الاجتماعية، سلبياً وايجابياً، تجاوبا مع نتائج هذه السياسة في مجالات الحياة المختلفة.

تتشكل المناعة الاجتماعية من عدد من العناصر أو الأبعاد المختلفة مثل:

أ. الانتماء والتكتل. وهو يتناول شعور المواطنين بالانتماء لدولتهم. ويفحص ذلك بواسطة رصد التصرفات التي تتراوح بين الاعتزاز القومي من ناحية وبين الرغبة في الهجرة من ناحية ثانية مرورا بمشاعر التضامن والتطوع والشعور بالأمان وغيرها.

ب. البعد الاقتصادي للحياة اليومية، وهو يتناول قضايا تتعلق بالفقر والقدرة على العيش بمستوى حياة لائق، والأمن الغذائي وما إلى ذلك.

ت. الحقوق الاجتماعية وإمكانية التمتع بها. مثل الحق في شروط عمل لائقة وعادلة، الحق في المسكن بظروف إنسانية، الحق في العلاج وحق الأولاد في التعليم.

ث. ضمان التشغيل. ويتعلق بمكان العمل المضمون والدائم. والخوف من البطالة أو الانتقال إلى العمل الجزئي نتيجة الظروف الاقتصادية.

ج. الثقة بالمؤسسات العامة التي تدير حياة المجتمع مثل القضاء، التأمين الوطني، الشرطة الخ..

د. الفساد المؤسساتي ويتناول شعور الجمهور إزاء أداء المؤسسات العامة ونقاوة وشفافية أصحاب المناصب الحكومية.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن فحص مستوى المناعة الاجتماعية أو الوطنية أو غيرها لا يقوم فقط على معطيات «موضوعية»، فتقييم هذه المعطيات في المجتمع الواحد يختلف باختلاف التوجهات السياسية والعقائدية للمواطنين، كما يختلف حسب المصالح المختلفة. لهذه الأسباب نجد أن ما يفحص عند بحث مستوى المناعة هو التقييم الذاتي للمواطنين للظواهر الاجتماعية التي تعكس وضع المناعة، لذلك يمكن اعتبار المناعة مصطلحا مستمدا من علم النفس يعكس قدرة الإنسان على مواجهة ضغوطات وتحديات مختلفة. وعلى المحافظة على ليونة كافية تستطيع امتصاص ثقل الأعباء دون كسر، ثم العودة إلى الحالة السابقة. والمناعة الاجتماعية هي قدرة المواطنين الأفراد في مجتمعاتهم على الحفاظ على الثبات والاستقرار الاجتماعيين رغم الأوضاع المتغيرة التي قد تهدد النسيج الاجتماعي العام[٤٨].

تقوم عدة مؤسسات ومراكز أبحاث في إسرائيل منذ سنوات عديدة [٤٩] بأبحاث سنوية لفحص مقياس المناعة الاجتماعية في إسرائيل، وينتج الاهتمام بهذا الجانب وفحصه في فترات متقاربة عن التغييرات المتسارعة والأحداث بالغة الأثر التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي. مثل الحروب المتكررة في فترات متقاربة، مواجهة الانتفاضات الفلسطينية، إعادة الانتشار في غزة، استيعاب الهجرة، تداول السلطة في فترات متقاربة، الأزمة الاقتصادية وتبني سياسة اقتصادية نيوليبرالية تشجع الخصخصة، التي تصب في صالح أصحاب رؤوس الأموال. وتمس في كثير من الحالات، بمصالح الطبقات الفقيرة.

لهذه التغييرات طبعا تأثير على مستوى المناعة الاجتماعية وعلى ظواهر اجتماعية حياتية يومية تنعكس في ذلك المقياس.

وتحليل مقياس المناعة الاجتماعية في العام ٢٠٠٩ الذي أجرته لجنة المناعة الاجتماعية التابعة لمؤتمر سديروت يبين الملامح التالية: [٥٠]

جدول رقم ٤: تدريج الأوساط المختلفة حسب مستوى الثقة بها (٢٠٠٩)

			إلى أي حد تثق/ ين بالمؤسسة التالية كمصدر دعم عند الحاجة				
	الأوساط	المعدل على سلم من ١ – ٥ الأقل – الأعلى	لا أثق *	أثق بدرجة متوسطة	أثق**	لا أعرف وإجابات أخرى	المجموع
١	العائلة والأصدقاء	٤,٥١	٣٪	٦٪	٨٢٪	٩٪	١٠٠٪
٢	الجيش وأجهزة الأمن	٣,٦٩	١٦٪	١٦٪	٦٠٪	٨٪	١٠٠٪
٣	جهاز الصحة	٣,٣٢	١٧٪	٣٣٪	٤١٪	٩٪	١٠٠٪
٤	منظمات اجتماعية	٣,٠٩	٢٣٪	٢٦٪	٣١٪	٢٠٪	١٠٠٪
٥	جهاز القضاء	٢,٨٤	٣١٪	٣٢٪	٢٧٪	١٠٪	١٠٠٪
٦	البنك الذي أتعامل معه	٢,٧٥	٣٧٪	٢٣٪	٢٩٪	١١٪	١٠٠٪
٧	جهاز التعليم	٢,٧٤	٣٤٪	٣٤٪	٢١٪	١١٪	١٠٠٪
٨	التأمين الوطني	٢,٦٧	٣٥٪	٣٣٪	١٩٪	١٣٪	١٠٠٪
٩	الشرطة	٢,٦٥	٤١٪	٣٠٪	٢٠٪	٩٪	١٠٠٪
١٠	السلطة المحلية	٢,٦٤	٣٨٪	٣٠٪	١٩٪	١٣٪	١٠٠٪
١١	وسائل الإعلام	٢,٥٨	٣٨٪	٢٨٪	٢٠٪	١٤٪	١٠٠٪
١٢	نقابة العمال العامة	٢,٢٧	٣٩٪	١٨٪	١١٪	٣٢٪	١٠٠٪
١٣	الحزب الذي انتمي إليه	٢,١٦	٤٢٪	١٤٪	٩٪	٣٥٪	١٠٠٪

المصدر: مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ – (تقرير تلخيصي). مؤتمر سديروت ٢٠٠٩، لجنة المناعة الاجتماعية، صفحة ٣٤ .

*** لسهولة التحليل تم توحيد الأجوبة «لا أثق أبدا» و «أثق بدرجة قليلة» معا.**

**** لسهولة التحليل تم توحيد الأجوبة «أثق بدرجة كبيرة» و«أثق بدرجة كبيرة جدا» معا.**

جدول رقم ٥: نتائج استطلاع ٢٠٠٩ بشأن الثقة بالمؤسسات مقارنة بمعطيات استطلاعات السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠٠٦ (بالنسب المئوية)

الأوساط	الفجوة بين نتائج ٢٠٠٩ و٢٠٠٨	نسبة المعبّرين عن ثقة عالية وعالية جدا*			
		استطلاع ٢٠٠٩	استطلاع ٢٠٠٨	استطلاع ٢٠٠٧	استطلاع ٢٠٠٦
الجيش وأجهزة الأمن	٤٪ +	٦٠٪	٥٦٪	٤٥٪	٤٠٪
جهاز القضاء	٢٪ __	٢٧٪	٢٩٪	٢٨٪	٢٥٪
الشرطة	١٪ +	١٨٪	١٧٪	٢١٪	١٦٪
التأمين الوطني	١٠٪ __	١٩٪	٢٩٪	٢١٪	٢١٪
السلطة المحلية	٢٪ __	١٩٪	٢١٪	١٤٪	١٦٪
جهاز الصحة	٥٪ __	٤١٪	٤٦٪	٣٣٪	٣٨٪
جهاز التعليم	٥٪ __	٢١٪	٢٦٪	٢٠٪	٢١٪
نقابة العمال العامة	٢٪ __	١١٪	١٣٪	١١٪	١١٪
البنك الذي أتعامل معه	١٪ __	٢٩٪	٣٠٪	٢٨٪	٢٥٪
منظمات اجتماعية	١٪ __	٣١٪	٣٢٪	٢٨٪	٢٧٪
العائلة والأصدقاء	١٪ +	٨٢٪	٨١٪	٧٦٪	٧٤٪
وسائل الإعلام	٠	٢٠٪	٢٠٪	٢٢٪	١٧٪
الحزب الذي أنتمي إليه	٧٪ __	٩٪	١٦٪	١٢٪	١٣٪

الجدول معد من معطيات جدول أعم في تقرير مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ (تقرير تلخيصي). مؤتمر سديروت ٢٠٠٩، لجنة المناعة الاجتماعية، صفحة ٣٥.

*** هذا يشمل جميع الذين أجابوا بـ: واثق جدا، وذلك لضرورات إجراء الحسابات.**

تبين في مجال مركب الانتماء والتكتل، أن ٥٣٪ من المواطنين يعتبرون إسرائيل مصدر فخر واعتزاز أول على المستوى الأمني؛ أي أنها دائما ستدافع عنهم وعن عائلاتهم، في حين رأوا فيها مصدر فخر ضعيفا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية (٣٥٪ يعتقدون أن إسرائيل تستطيع أن تضمن مستقبل أولادهم بدرجة كبيرة أو كبيرة جدا).

ويتبيّن من هذا الاستطلاع أن ثمة ارتفاعاً جدياً في مستوى الاعتزاز بدولة إسرائيل والثقة بدفاعها الدائم عن المواطنين وعائلاتهم. ومن المنطقي أن يكون لنتائج الحرب على غزة نصيب في هذا الأمر، حيث اعتبرت، في نظر الإسرائيليين، نجاحا أبعد الخطر عن المراكز السكنية في جنوب إسرائيل.

كذلك تدل المعطيات انه على الرغم من الأوضاع الاقتصادية . إلا أن الدولة تشكل مصدر فخر للكثيرين حتى في هذا الجانب، والأمر ليس غريبا إذ أنه من الخطأ الاعتقاد أن لا ينعكس الالتزام والاعتزاز بالدولة بسبب ميزة معينة على الموقف منها بسبب ضعف في الأداء على مستويات أخرى . على كل حال تبين من الاستطلاع أن ٦٨٪ يوافقون أو يوافقون بقوة أن إسرائيل هي الدولة الأفضل للعيش فيها . وهذا معطى مشابه للمعطيات في العام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ولكن النسبة تقل بكثير عن النتيجة نفسها في سنة ٢٠٠٨ (٧٩٪) .

أما المواضيع التي تصعب على الإسرائيليين الاعتزاز بالدولة بسببها فهي :

- العنف في المجتمع (٨١٪ أجابوا أن هذا الموضوع يعرقل ويعرقل بشدة الاعتزاز) .
- فساد رؤساء النظام (٨٠٪ أجابوا أن هذا الموضوع يعرقل ويعرقل بشدة الاعتزاز) .
- الفقر والفجوات بين الأغنياء والفقراء (٧٩٪ أجابوا أن هذا الموضوع يعرقل ويعرقل بشدة الاعتزاز) .
- الصراع المتواصل مع الفلسطينيين (٧١٪ أجابوا أن هذا الموضوع يعرقل ويعرقل بشدة الاعتزاز) .
- وتوجد أمور أخرى أقل أهمية تسهم بشكل أقل في إضعاف الاعتزاز بالدولة .[٥١]

لا يوافق ربع حتى ثلث المستطلعين على الادعاء القائل أن دولة إسرائيل تضمن لمواطنيها العيش بكرامة بعد التقاعد (٣٩٪)، أو السكن بشروط معقولة (٢٩٪)

أما الأمور التي تقلق المواطنين كثيرا، وفق إجابات المستطلعين فهي :

- الحالة التي لن يتمكنوا فيها من توفير المال للمستقبل (٥١٪ قلقون أو قلقون جدا)
- الحالة التي لن يتمكنوا فيها من دعم الأبناء في المستقبل (٤٦٪ قلقون أو قلقون جدا)

لا يوافق ربع حتى ثلث المستطلعين على الادعاء القائل أن دولة إسرائيل تضمن لمواطنيها العيش بكرامة بعد التقاعد (٣٩٪)، أو السكن بشروط معقولة (٢٩٪)، أو العمل في مكان عمل ثابت يمنح حقوقا اجتماعية ومعاش تقاعد (٢٥٪)، أو الحصول على مستوى تعليم وتربية معقول (٣٣٪) .

ومن الأوساط التي لا يمكن الوثوق بها في تقديم العون عند الحاجة :

- الحزب الذي تنتمي إليه (٩٪ فقط واثقون أو واثقون جدا).
- الهستدروت – نقابة العمال العامة (١١٪ فقط واثقون أو واثقون جدا).
- وسائل الإعلام (٢٠٪ فقط واثقون أو واثقون جدا).

أما الأوساط التي يمكن الوثوق بها في تقديم العون عند الحاجة فهي:

- العائلة والأصدقاء (٨٢٪ واثقون وواثقون جدا).
- الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن (٦٠٪ واثقون وواثقون جدا).
- جهاز الصحة (٤١٪ واثقون وواثقون جدا).

ومن الجدير بالذكر أن مستوى الثقة بهذه الأوساط لم يختلف عن الاستطلاع الذي أجري في العام ٢٠٠٨ لقياس مستوى الثقة.

يثبت هذا الجدول وجود انخفاض ضئيل في مستوى الثقة والاعتماد على الأوساط التي تم السؤال بصددها في مقياس مستوى المناعة (ما عدا في حالة الجيش وأجهزة الأمن كما بيّنّا)، وفي حين لا يعير البعض اهتماما للتحرك الضئيل سلبا في مستوى الثقة. إلا أن هذا يأتي استمرارا للتدهور في مستوى الثقة في المؤسسات العامة، وخاصة المنتخبة منها، في السنوات الأخيرة. ومهما يكن من أمر فان ثبات مستوى الثقة بالأحزاب والبرلمان ونقابة العمال العامة في درجات دنيا يكفي لاعطاء ضوء أحمر بخصوص الموقف من القدرة على التأثير والمشاركة في اتخاذ القرارات، ولو أضفنا إلى هذا النسبة المرتفعة من الثقة والاعتماد على العائلة لرأينا تجسيدا لإحدى الظواهر التي ترافق إتباع سياسات نيوليبرالية تقضم مستوى الرفاه الاجتماعي.

نسبة عالية من الاسرائيليين يعتبرون نظامهم فاسداً

أما إذا نظرنا إلى انخفاض الثقة بالمؤسسات المنتخبة على خلفية الثقة المتزايدة بالجيش وأجهزة الأمن. ففي الأمر ما يدعو إلى قلق المواطنين الإسرائيليين على شكل نظامهم.[٥٢]

أما بالنسبة لفساد النظام في إسرائيل، فما زالت الإحصائيات تدل على نسبة عالية من المواطنين الذين يعتبرون نظامهم فاسدا.

جدول رقم ٦: ما هو مستوى الفساد العام في السلطة في إسرائيل

السنة	منخفض	متوسط	مرتفع	إجابات أخرى	المجموع
٢٠٠٩	٪٣	٪١٨	٪٦٧	٪١٢	٪١٠٠
٢٠٠٨	٪١	٪١٩	٪٧٢	٪٨	٪١٠٠
٢٠٠٧	٪٩	٪١٧	٪٦٦	٪٨	٪١٠٠
٢٠٠٦	٪٣	٪١٥	٪٧٣	٪٩	٪١٠٠

المصدر: مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ (تقرير تلخيصي). مؤتمر سديروت ٢٠٠٩، لجنة المناعة الاجتماعية، صفحة ٤١.

تعتبر أغلبية كبيرة (٦٧٪) مستوى الفساد العام للسلطة في إسرائيل، في سنة ٢٠٠٩، مرتفعا ومرتفعا جدا. تقل هذه النسبة بقليل عن تقييم الرأي العام لمستوى الفساد في ٢٠٠٨، وذلك لأن الفساد في حينه طال رأس الهرم السياسي، رئيس الوزراء أيهود أولمرت الذي اتهم بعدد من قضايا الفساد حينها.[٥٣] فيما عدا ذلك هناك ثبات في نظرة في الرأي العام الإسرائيلي لمستوى الفساد. ويستدل من تقرير منظمة الشفافية العالمية **(International Transparency)** أن إسرائيل تحتل الموقع ٣٢ على سلم فساد عالمي يشمل ١٨٠ دولة، وهذا يدل على أنها تراوح مكانها، مع حركة ضئيلة إلى الأعلى أو الأسفل في التدريج، منذ سنوات. في العام ٢٠٠٦ احتلت الموقع ٣٤. في العام ٢٠٠٧ احتلت الموقع ٣٠، وفي العام ٢٠٠٨ الموقع ٣٣، أما في ٢٠٠٩ فهي متربعة على الموقع ٣٢.

للانطباع العام السائد حول مستويات الفساد في أي مجتمع تأثير سلبي بالغ على مستوى المناعة الاجتماعية والوطنية لذلك المجتمع، إذ إن الوجه الآخر لهذا الانطباع هو عدم الإيمان بسيادة القانون وبأجهزة القضاء والتشريع وبسوية الحياة السياسية عامة. من ناحية ثانية من الممكن أن يفاقم الاقتصاد المنفتح الذي يقدس التنافس وخصخصة معظم الخدمات، حتى السجون وبعض حواجز الطرق في المناطق المحتلة، هبوط مستوى الثقة بأجهزة الدولة.

جدول رقم ٧: إلى أي درجة تجد أداء المؤسسات التالية فاسدا أو سليما؟

المؤسسة	فاسد	أحيانا فقط	سليم	إجابات أخرى	المجموع
الجيش وأجهزة الأمن	٪٦	٪٢٣	٪٥٤	٪١٧	٪١٠٠
جهاز الصحة	٪١١	٪٢٩	٪٤١	٪١٩	٪١٠٠
القضاء	٪١٩	٪٢٨	٪٣٥	٪١٨	٪١٠٠
التأمين الوطني	٪١٧	٪٣١	٪٢٨	٪٢٤	٪١٠٠
البنوك	٪٢٥	٪٣٠	٪٢٣	٪٢٢	٪١٠٠
الشرطة	٪٢٦	٪٣٦	٪٢٢	٪١٦	٪١٠٠
وسائل الإعلام	٪٢٥	٪٣٤	٪٢١	٪٢٠	٪١٠٠
أوساط رؤوس الأموال	٪٢١	٪٢٧	٪١٥	٪٣٧	٪١٠٠
السلطات المحلية	٪٣٤	٪٢٩	٪١٧	٪٢٠	٪١٠٠
نقابة العمال العامة ولجان العمال	٪٢٨	٪٢٤	٪١٤	٪٣٤	٪١٠٠
وزارات الحكومة	٪٣٧	٪٣٢	٪١٣	٪١٨	٪١٠٠
الكنيست	٪٣٩	٪٢٨	٪١٤	٪١٩	٪١٠٠
شركات تشغيل العمال	٪٣٢	٪٣٠	٪١٥	٪٣٣	٪١٠٠
الأحزاب السياسية	٪٦١	٪١٩	٪٦	٪١٤	٪١٠٠

مصدر: مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ (تقرير تلخيصي). مؤتمر سديروت ٢٠٠٩، لجنة المناعة الاجتماعية. صفحة ٤٤.

أكثر هذه النتائج لفتا للانتباه هو تأثير مدى النجاح في التعامل الأحداث الجارية على الانطباع السائد بخصوص أدائها . ففي حين أن هناك تشابهاً في الانطباع العام بخصوص الكثير من المؤسسات في نتائج الاستطلاعات التي أجريت في الأعوام الأخيرة، نجد النتائج المتعلقة بأداء البنوك تغيّرت سلبا إلى حدّ ما، حيث اعتبرت البنوك، في الاستطلاع حول أدائها خلال ٢٠٠٨ من المؤسسات التي تدار بشكل سليم، ونجدها الآن تتراجع . والأرجح أن يكون أثر الأزمة المالية العالمية هو السبب في ذلك . من ناحية ثانية نجد ارتفاعا إضافيا في إحصائيات الإعجاب بأداء الجيش الإسرائيلي حيث يعتبر ٦٪ فقط أن الجيش والمؤسسات الأمنية يدار بشكل فاسد حتى فاسد جدا مقارنة ب ١١٪ في السنة الماضية، وقد يكون هذا بسبب رضى الإسرائيليين عن نتائج حرب غزة وتعافي قدرة الجيش على الردع خلال ٢٠٠٩ ، في نظرهم .

أما النتائج البارزة الأخرى، وقد أشرنا إليها في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩ ،

فهي المستوى المنخفض للثقة بنزاهة الأحزاب السياسية، وهي قناة المشاركة السياسية الأولى والتأثير على أوساط اتخاذ القرار (صرح ٦١٪ أنهم يعتبرون أداء الأحزاب السياسية فاسدا أو فاسدا جدا). ولعل هذا المعطى المتكرر منذ سنين يفسر جانبا من ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية الفاعلة. والانخفاض في مستويات المشاركة في الانتخابات في إسرائيل في السنوات الأخيرة. أضف إلى هذا انخفاض الثقة بأداء الكنيست ونقابات العمال وحتى السلطات المحلية التي تعتبر مؤسسات تمثيلية من الدرجة الأولى.

ولكن إذا نظرنا إلى مجمل إحصائيات الجدول السابق من منظور مقارن بمعطيات السنوات الثلاث المنصرمة. نجد أن هناك تحركاً، ولو ضئيلاً، نحو تحسن صورة الأجسام الحكومية والعامة في نظر المواطنين من حيث درجة الأداء الفاسد، فعدا ما ذكرناه عن البنوك أعلاه هنا انخفاض يتراوح بين ١٪ و ٩٪ في عدد الذين أجابوا عن أداء المؤسسات المختلفة. بأنه فاسد أو فاسد جدا.

أما الإحصائيات بخصوص مدى نزاهة أو فساد الشخصيات الرسمية والعامة في إسرائيل. فقد عكست معطيات لا بد أنها تقلق الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي، فعلى سلم شمل ٣٤ شخصية أولها كان الأكثر نزاهة وآخرها الأكثر فسادا، نجد من الأماكن المتدنية. . (في الموقع)٢٤ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (٢٨٪ يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا)

- في الموقع ٢٥ أيهود باراك (٢٣٪ يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا)
- في الموقع ٢٦ يسرائيل كاتس (وزير المواصلات) (٢٢٪ يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا)
- في الموقع ٣٠ ايلي يشاي (وزير الداخلية) (٢٣٪ يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا، و ٥٢٪ يعتبرونه فاسدا أو فاسدا جدا)
- في الموقع ٣٢ أبيغدور ليبرمان (وزير الخارجية) (١٦٪ فقط يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا)

أما من يحتل صدارة السلم من حيث النزاهة فهو الوزير بيني بيغن، وهو انطباع عام لازم هذا الشخص في الرأي العام الإسرائيلي منذ سنين طويلة.

على ماذا تدل هذه المعطيات؟

على الرغم من الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٩، لا يمكن أن نقول أن المناعة

الاجتماعية، أو المناعة الوطنية للمجتمع الإسرائيلي شهدت هزة قوية، بل يمكننا القول أن ثبات الحال على ما كانت عليه. مع تغييرات طفيفة غير متجانسة الاتجاهات هو سيد الموقف. وبما أن إسرائيل استطاعت تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية، حسب آراء الخبراء والسياسيين الإسرائيليين على حد سواء، فليس واضحا أن الأوضاع الاقتصادية في ٢٠٠٩ أثرت بشكل ملحوظ على مميزات المناعة الاجتماعية.

كذلك فان التغيير في نسب البطالة الاضطرارية بسبب الأزمة الاقتصادية. والارتفاع في عدد متلقي رسوم تأمين البطالة ومخصصات ضمان الدخل. وثبات مستوى الفقر على درجات عالية (كما أوضحنا في الباب عن معطيات الفقر) مع بعض التراجع في عمق الفقر وتوزيعه بين الفئات المختلفة، كل هذه المعطيات لم تنعكس على شكل تراجع في مقياس المناعة الاجتماعية في إسرائيل. ولا يمكن تجاهل إسهام التحسن الملحوظ الذي شهده مستوى المناعة الاجتماعية والمركبات الاجتماعية للمناعة الوطنية في إسرائيل حتى سنة ٢٠٠٨ على عدم التدهور السريع في مستوى المناعة في ٢٠٠٩.

إجمال

ورد في فصل «المشهد الاجتماعي» من تقرير مدار الاستراتيجي للسنة المنصرمة أن المجتمع الإسرائيلي ماض في التحوّل الى «مجتمع طبيعي» بمفهوم ما، هو على وجه التحديد ما يتعلق بتركيبته، وحراكه الداخلي، وتكافل فئاته على المستوى الطبقي والإثني ، ومدى تماسك نسيجه الإجتماعي، ومستوى مناعته الإجتماعية والوطنية. ويأتي المشهد الإجتماعي، الذي أمامكم، ليبين ان هذه السيرورة آخذة في الترسُّخ والتعمُّق.

حاول هذا الفصل فهم بعض الملامح الأساسية للمجتمع الإسرائيلي المعاصر من خلال مدخل أساسي ذي تأثير واسع على كافة مجالات الحياة في إسرائيل، هو تبني السياسة النيوليبرالية في النواحي الاجتماعية والإقتصادية، ما يؤدي الى نتائج سلبية على كافة المستويات المذكورة أعلاه، وقد بينا في أقسام هذا الفصل واقع الفقر وانتشاره وانعدام محاولات تقليصه بعد تراجع دولة الرفاه الاجتماعي، التي تشكل المُستَهدَف الأول من قبل التوجّه النيوليبرالي، الساعى الى جعل ضمان مصالح رأس المال. وجعل الطبقات الفقيرة الضحية الأولى لكل أزمة اقتصادية (الفقر، البطالة، التضخّم إلخ. . .) وآخر من يقطف ثمار أي ازدهار أو نمو اقتصادي- كما هو حال

الفقراء في إسرائيل اليوم، فالمستفيدون من تفاديها لأضرار الأزمة الاقتصادية الكبرى الأخيرة ونجاحها في الخروج من حالة الركود بسرعة هم أصحاب رؤوس المال، في حين يُوهمون الطبقات الفقيرة والعمال ان تغلغل النجاحات عميقا. وصولا اليهم. حتى تصلهم يحتاج الى الكثير من الوقت. بعدها شرح هذا الفصل تبيان نتائج التغييرات الاقتصادية والاجتماعية على واقع الجريمة والعنف في إسرائيل، محاولاً تلمّس العلاقة بين عوامل مؤثرة مختلفة، بينها الفقر وتراجع خدمات الرفاه الاجتماعي بأنواعها. ويتطرق القسم الأخير من فصل المشهد الاجتماعي الى التغيرات في مستوى المناعة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، حيث يتبين انه على الرغم من تحسن ما في مستوى المناعة، الا ان هناك قلقاً شديداً إزاء الظواهر التي انتجها التحوّل النيوليبرالي وأبرزها الفقر والعنف والفساد. ويرافق هذا القلق شعور عام بأن القليل من الجهد، نسبيًا، يُبذل لمجابهة هذه الآفات.

ولعل الدليل الأوضح على إسهام السياسة الاقتصادية النيوليبرالية في التحول في المجتمع الإسرائيلي هو عملية الخصخصة المرافقة دائمًا لتلك السياسة، والملفت للنظر هنا هو ان هذه الخصخصة، التي بدأت في إسرائيل منذ فترة طويلة بخصخصة الشركات الصغيرة والخاسرة قد طاولت الأرض، ذلك المورد الذي يحظى بقدسية فائقة في الدين اليهودي، ويتمتع بمكانة مركزية في الفكر الصهيوني بصيغه المختلفة، من الأشد «اعتدالاً» إلى الأكثر شراسة وتشددًا، وجميعها تتمحور حول «خلاص شعب إسرائيل على أرض إسرائيل». وتبدو خصخصة الأرض هذه، كمورد نادر من جهة، وكأحد الرموز المحملة بشحنات عاطفية «قومية» شديدة البروز في الحياة السياسية الإسرائيلية من جهة ثانية، أوضح المؤشرات على تأثير التوجه النيوليبرالي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، كما يمكن اعتبارها دليلاً آخر على ما حاولنا ان نوضحه من أن إسرائيل قطعت أشواطًا على مسار التحول من «مجتمع مثالي» إلى مجتمع «طبيعي» نتيجة تميُّز تطورها الاقتصادي بالانتقال المتسارع إلى اقتصاد السوق الخاصة على حساب سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية. لهذا الانتقال استحقاقات لا يمكن التعامل معها بانتقائية.

الهوامش

١ انظروا الخطوط الأساسية للحكومة على موقع الانترنت التابع لمكتب رئيس الحكومة : www.pmo.gov.il

٢ انظروا الاتفاقيات مع أطراف الائتلاف على موقع الانترنت التابع لمكتب رئيس الحكومة .

٣ انظروا اتفاقية الائتلاف مع حزب شاس .

٤ ران ملاميد، يوجد فقر ولكن التقرير غير ذي صلة بالحاضر، nrg معاريف، ٣/ ١١/ ٢٠٠٩ .

٥ انظروا لمقارنة معطيات البطالة في التقارير السنوية والفصلية للتأمين الوطني، على موقع التأمين الوطني www.bti.gov.il

٦ انظروا ران ملاميد . (ذكر سابقًا) .

٧ يُشار الى ان تقرير الفقر الأهم في إسرائيل (تقرير التأمين الوطني) لا يجري تقسيمات للسكان حسب انتماءاتهم (من أصل شرقي أو غربي، أثيوبيين الخ . .) بل يصنف الفقراء حسب السن، عدد الأولاد في العائلة، عدد المعيلين، عائلات أحادية الوالد، عائلات تعمل أم عاطلة عن العمل وما الى ذلك، مما يصعب الحصول على معلومات حول توزيع الفقر بين المجموعات السكانية اليهودية المختلفة . يُشار الى ان التقرير يتطرق بتحفظ بالغ الى الاستنتاجات بخصوص الفقر بين عائلات اليهود المتزمتين دينيا لصعوبة تحديد هذه العائلات بدقة داخل العينة المشاركة في البحث . ولكن التقرير يتوقع ان تكون نسبة الفقر بين تلك العائلات مرتفعة جدا .

٨ حول تقرير منظمة OECD وزيارة أمينها العام انظروا nrg معاريف 2010/1/19، The Marker ٢٠/ ١/ ٢٠١٠، صحيفة هآرتس ١٩/ ١/ ٢٠١٠، كلكليست 20.1.2010 .

٩ معظم الردود تطرقت إلى هذا المعطى الجديد، وليس إلى المعطيات الأخرى التي بقيت على حالها تقريبًا، انظروا nrg معاريف ٢/ ١١/ ٢٠٠٩، ردود الوزير هرتسوغ وأعضاء الكنيست شيلي يحيموفيتش واوفير بينيس .

١٠ انظروا nrg معاريف، ٢/ ١١/ ٢٠٠٩

١١ جمعية لتيت، التقرير البديل عن الفقر ٢٠٠٩، ص٦ .

١٢ انظروا معاريف ٢/ ١١/ ٢٠٠٩ .

١٣ انظروا معاريف ٢/ ١١/ ٢٠٠٩ . وكان المسؤول عن الأجور واتفاقيات العمل في وزارة المالية، ايلان ليفين، قد أصدر تقريره السنوي عن الاجور لسنة ٢٠٠٨، كاشفا عن أجور مرتفعة جدا يتلقاها عدد من الموظفين الكبار في عدد من المؤسسات الحكومية والمستشفيات العامة . مثلا، يتلقى الطبيب الشرعي البروفسور يهودا هس أجرا بقيمة ٦٦٦١٤ شيكل شهريا، يليه في التدريج مدير المستشفى التأهيلي التابع لمستشفى شيبا حيث يتقاضى ٦٥٩٧٦ شيكل شهريا، يليه مسؤولون آخرون في مستشفى صفد ومستشفى الخضيرة . في المكان الخمسين في هذا التدريج يأتي النائب العام الأول للدولة موشي لدور وأجره الشهري هو ٥٠٦٠٤ شيكل، وهي أجور مرتفعة جدا اذا ما قورنت بمعدل أجور موظفي الحكومة- ١٢٦٥٤ شيكل شهريا، ومعدل الأجور في الدولة عامة- ٧٩٢٢ شيكلاً . وكان نشر هذه الأجور قد أثار ضجة في الرأي العام في إسرائيل في حينه . أنظروا هآرتس ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩، ynet ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩

١٤ انظروا nrg معاريف، ٢/ ١١/ ٢٠٠٩

١٥ انظروا معاريف ٦/ ١١/ ٢٠٠٩ .

١٦ انظر رأي د . دانييل غوطليف، نائب المدير العام لقسم الدراسات في مؤسسة التأمين الوطني، صحيفة معاريف، ٦/ ١١/ ٢٠٠٩ .

١٧ انظروا تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، صفحة ١٥٧ .

١٨ تنظيم لتيت، التقرير البديل تحت الفقر ٢٠٠٩، ص٤ .

١٩ نفس المصدر .

٢٠ نفس المصدر .

٢١ وهو مبلغ يزيد بشكل جدي عن الانفاق الفعلي لدى العائلات الفقيرة ويقدر بمبلغ ١٧١٤ شيكلاً جديداً، حسب دائرة الاحصاء الرسمية و١٩٦٠ شيكلاً جديداً حسب تقديرات تنظيم «لتيت» .

٢٢ يستدل من معطيات دائرة الاحصاء الرسمية في إسرائيل عن سنة ٢٠٠٨ ان حوالي ربع العائلات في إسرائيل يكتفي بسلة أغذية معدل قيمتها هو يقرب من ١٧٠٠ شيكل جديد شهريًا . انظروا صحيفة هآرتس ١٥/ ١/ ٢٠١٠، ويورد التقرير البديل ان الانفاق على الغذاء لدى العائلة التي تتلقى الدعم يصل إلى ٤٥٪ من انفاقها الشهري، ويساوي بالمُعدل ١٩٦٠ شيكلاً، كما ذكرنا أعلاه .

٢٣ انظروا صحيفة هآرتس ١٥/ ١/ ٢٠١٠ .

٢٤ انظروا الشهادات في التقرير صفحات ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٩ .

٢٥ أجري البحث على عينة تمثيلية من الذكور والاناث الإسرائيليين في سن ١٨ سنة فما فوق، في شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ .

٢٦ قد يعود الاهتمام بالتعليم كمشكلة أولى إلى تدني انجازات الطلاب الإسرائيليين في الامتحانات العالمية في مواضيع مثل الرياضيات وفهم المقروء وما إلى ذلك . وقد انشغل الاعلام كثيرًا بهذه المقارنات لدى صدور النتائج، وكانت لها أصداء رسمية بالغة الصعوبة، حول نتائج امتحان «ميتساب» انظروا موقع 24 2009/11/nrg، وهآرتس ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٩ .

٢٧ التقرير البديل عن الفقر ٢٠٠٩، صفحة ٥٢ .

٢٨ انظروا مثلا معطيات تقرير مقياس المناعة في سنة ٢٠٠٩، الصادر عن مؤتمر سديروت (بحث مفصل في المعطيات في القسم الأخير من هذا الفصل) ومقياس الديمقراطية الاسرائيلية ٢٠٠٩، الصادر عن المعهد الاسرائيلي للديمقراطية .

٢٩ من الملاحظ أن مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست قد أعد خلال سنة ٢٠٠٩ عددا كبيرا من التقارير التي تتناول موضوع الاجرام والعنف مثل التقرير عن الاجرام في المجتمع العربي، تقرير العنف ضد المرأة، تقرير عن الجريمة والعنف في أوساط المهاجرين من أصل روسي وغيرها. أنظروا الموقع الالكتروني للكنيست الاسرائيلي- مركز البحث .

٣٠ أنظر لاحقا بعض المعطيات الحديثة عن الاجرام في صفوف الفلسطينيين داخل اسرائيل .

٣١ يمكن قراءة تفاصيل هذه الجريمة البشعة في جميع مواقع الأخبار بتاريخ ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩ . عندها كان هناك ميل في الرأي العام الاسرائيلي لاتهام أوساط اجرامية (يسميها البعض المافيا الروسية أو المافيا القفقازية) بارتكاب تلك الجريمة لبشاعتها .

٣٢ تشير أبحاث اسرائيلية كثيرة الى الأفكار المسبقة السائدة في المجتمع الاسرائيلي حول هؤلاء المهاجرين، فكثير من الاسرائيليين لا يعرفون واقع حياة هؤلاء في أماكن وجودهم، ويظنون أن الدولة تنفق عليهم ما يزيد عن قدرتها. وهناك أبحاث دلت على أن أكثر من ثلثي الاسرائيليين يظنون أن الهجرة «الروسية» رفعت مستوى الجريمة في اسرائيل .

٣٣ عدد حالات القتل في ٢٠٠٨ كان ١٢٨ حالة .

٣٤ في ٢٠٠٨، فتحت الشرطة حوالي ٤٢٠ ألف ملف تحقيق في قضايا الجريمة والعنف . بين السنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠٤ كان معدل الملفات السنوية المفتوحة لقضايا الجريمة والعنف حوالي ٥٠٠ ألف . ابتداء من سنة ٢٠٠٥ بدأ هذا العدد بالانخفاض بمعدل يفوق ٥٪ سنويا حتى وصل الى ٤٢٠ ألفاً في سنة ٢٠٠٨ .

٣٥ أنظروا موقع ynet ،26.1.2010 .

٣٦ أنظروا صحيفة هآرتس ٢٦/ ١/ ٢٠١٠ .

٣٧ حول الجريمة المنظمة في اسرائيل أنظروا المشهد الاجتماعي في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٨ .

٣٨ أنظروا ynet ، ٢٦/ ١/ ٢٠١٠ ، تقرير قائد الشرطة حول الاجرام في ٢٠٠٩ .

٣٩ أنظروا صحيفة هآرتس ٢٦/ ١/ ٢٠١٠ .

٤٠ معطيات منظمة فيتسو حول العنف في اسرائيل، وقد نشرت هذه المعطيات في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٩ وتناولتها الصحف في ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩ . أنظروا موقع www.walla.co.il في تاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩ .

٤١ أنظروا «العنف ضد النساء-تركيز معطيات ٢٠٠٩ ومجابهة الظاهرة – نظرة مقارنة». مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩ .

٤٢ أنظروا صحيفة هآرتس ٢٠/ ٢/ ٢٠١٠، مقال استي أهرونوفتش حول اتهام الروس برفع مستوى الجريمة في اسرائيل .

٤٣ نفس المصدر السابق .

٤٤ أنظروا صحيفة هآرتس ٦/ ١١/ ٢٠٠٩ . ويفيد بحث شامل حول الاجرام في اسرائيل خلال السنوات ١٩٨٩- ٢٠٠٩، أجراه البروفسوران أرييه راطز من جامعة حيفا، وجدعون فيشمان من كلية الجليل الغربي أن نسبة مساهمة المهاجرين الروس في مشهد الجريمة الاسرائيلي تساوي نسبتهم بين السكان، أي حوالي ١٥٪ . أما بالنسبة للأحداث، ففي ٢٠٠١ مثلا كانت نسبتهم ١١٪ من بين جميع الأحداث في اسرائيل ولكنهم كانوا يشكلون ١٨٪ من بين الأحداث المتورطين في مخالفات جنائية مختلفة .

٤٥ أنظروا صحيفة هآرتس ٢٠/ ٢/ ٢٠١٠ .

٤٦ أنظروا تقرير «معطيات الإجرام في المجتمع العربي في إسرائيل» تقرير مقدّم الى لجنة الداخلية وحماية البيئة . مركز البحث والمعلومات في الكنيست . ٢٣ شباط ٢٠١٠ .

٤٧ المصدر السابق، ص ٥-٦ .

٤٨ انظروا غابريئيل بن دور وآخرين . المركب الاجتماعي للمناعة الوطنية . (ورقة عمل – مسودّة للملاحظات) همركاز هبينتحومي، هرتسليا . ٢٠٠٩، وغابريئيل بن دور وآخرون . المركب الاجتماعي للمناعة الوطنية (تقرير في أعقاب استطلاع تشرين الأول ٢٠٠٩) . مركز دراسة الأمن القومي- جامعة حيفا . نهاية سنة ٢٠٠٩

٤٩ انظر تقارير «مقياس المناعة الاجتماعية» و«مقياس المناعة الوطنين» التي يصدرها كل من مؤتمر سديروت للمجتمع والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، منذ سنوات على المواقع الالكترونية للمؤسستين .

٥٠ مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩، يشمل نتائج استطلاع أجري على عيّنة تمثيليّة من المجتمع الإسرائيلي، في شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ .

٥١ أنظر تقرير مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ .

٥٢ كنت قد أشرت إلى هذا الأمر في «المشهد الاجتماعي» من تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، صفحة ١٦٢ .

٥٣ أنظروا المشهد الاجتماعي في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، صفحة ١٥٩ .